

حَمَّ الطَّابِ بِالْمُهَمَّاتِ الْمُرْزِّقَة

مِنْ تَوْبَةِ اللَّهِ

دکتر علی‌محمد

لِمُلْكَ الْعَرَبِ الْمُسْتَعْدِي

جامعة أم القرى

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

الدراسات العليّا

فرع : الفقه وأصوله



3-1-2000-0912

فَلَمَّا دَرَأَنَ الْجَنَاحَيْنِ
صَرَبَتِ الْمُرْسَلُونَ

91C



في نهاية العُقول في أصول الفقه

٢٠٢٢ء مالکیت

الشيخ الإمام علاء الدين شمس النظر أبي يكرم محمد بن أحمد السمرقندى

من علماء القرن السادس الهجري

دراسة وتحقيق وتقدير

رسالة مقدمة لنييل درجة «الدكتوراه» في الشريعة الإسلامية

من الطالب: غير ملحوظ بغير الرجوع لأشعار السعدي

إشراف الأستاذ الدكتور: أ.م.د فتحي أبو سنت

م ١٩٨٤ - هـ ١٤٠٤

المحل الأول

* بسم الله الرحمن الرحيم *

اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظم سلطانك يا زاد الجلال
والاكرام .

ولك الشكر والثناء بما تستحقه فانك أهل لذلك يا زاد الأفضال والأنعمام .
وأصلى وأسلم على نبيك وصفيك سيدنا محمد الذي أرسله بأصول الدين
والأحكام . وعلى الله وأصحابه هداة الأمة من رفعت بهم صرح الأيمان والسلام .
آما بعد :-

فإن نعم الله على كثيرة يعجز قلمي عن كتابتها ، ويكل لسانى عن تعدادها
وشكرها ، ويقصر ذهني عن تصوّرها واراکها .
ومن آجلها وأيتها توفيقه لي بالشرف بالأندراج في مدارج طلاب العلم
وهواته ، ومنه على بحب متابعة أثار العلماء بما تركوه لنا من ثروة هائلة وتراث
عظيم ، والنظر بعين التقدير إلى ما قدموه لنا من تحقيقات وأيضاً حات لذلك الكثر
الجسم . فرزقني الرغبة - ومنذ نعومة أظفارى وحداثة سنى وضعف قوتى ومداركي -
بالانتساب إلى مدارس المساجد الظاهرة والانتهاء ^{المرحمة} عقد تلك الحلقات النيرة .
فجئت الركب على حصران العلم واستدتها إلى ركب مشايخ الفكر والفهم ، لا واصل
السير في ذلك الطريق .

حتى إذا ما اشتدى ساعدي وقوى عزى وارادتني نلت - ولله الحمد - ثقة
مشايخي فأجا روني بتدريس ماثلقيته منهم وتعليم ما علمته من معارفهم وحكمهم ،
فعينت مدرسا في مدارس تلك المساجد ثم مديرا لأحدى مدارسها .
ولكن شدة طموحي للأغتراف من مواردهم والارشاف من منا هلهم لم تتركني
لاقف عند هذا الحد بل دعنتي إلى طلب التزوّد والمزيد فشاءت إرادة الله
تعالى أن أنتظم بالدراسة إلى كلية الإمام الأعظم في بغداد لنيل درجة
(البكالوريوس) .

ثم بعد الانتهاء من مرحلتها انتسبت الى قسم الشريعة بكلية الآداب ففى
جامعة بغداد لنيل درجة (الماجستير) .
فكان الانتهاء ، منها أكبر رافع لى الى مواصلة هذا الطريق .
فشاءت ارادته تعالى : أن يتوج نعمه على " بنعمة كنت لأحلم بها ألا وهي
نعمه جوار حرمي الشريف وبيته الحرام بعكة المكرمة أم القرى وأمّاوى أفقده المؤمنين
ومهبط الوحوش وقبلة المسلمين .

مع جوده دار هجرة حبيبه وصفيه سيدنا محمد - صلى الله عليه وسلم (المدينة
المنورة) جامعاً لـ فيها بين روحانية المكان ولذة العلم .
فشدّدت الرحال الى هذا البلد الأمين لانضاف الى قسم الدراسات العليا
في كلية الشريعة في جامعة أم القرى - حماها الله وزادها شرفا - وذلك قبيل
موسم حج عام ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م . ونيل لنيل درجة (الدكتوراه) في
الشريعة الإسلامية المطهرة .

ثم اتجهت النية الى التخصص بعلم أصول الفقه وذلك لسبعين :-
أحد هما - أن من حصلت له الملكة الكافية والاحاطة الواسعة بأصول الفقه
سهل عليه فهم المسائل الفرعية والجزئيات الفقهية .
ثانيهما - ان حكم مركزى العلمى والدينى فى بلدى وتحلى مسؤولية احابة
السائلين على أسئلتهم والمستفتين على استفتائهم جعلنى استغنى
عن الدراسة التخصصية للفقه ، أضف الى ذلك أن دراستي فى مرحلة
الماجستير كانت فى التخصص بالفقه المقارن .
فالعنوان هو دراسة الأصول .

ثم انتقل الاتجاه مرة ثانية نحو تحقيق التراث الاسلامي لا حياً مخطوطه
كتاب من الكتب التي ألفها أولئك الامجاد في هذا المجال . فعدلت عن
الكتاب في موضوع من مواضيع الأصول إلى تحقيق كتاب من كتب الأصول .

وذلك لأمرىءين :-

أحد هما : إاهياء كتاب من الكتب التراثية وخارجها من رفوف التراث والغبار
والاهمال الى حيز الوجود والافادة ، لينتظم الى جانب أمثاله
في مكتبة الكتب المطبوعة والمتدولة بين طلاب العلم ورّواد البحث
لتحضى المكتبة الاسلامية به ليتحقق الفرض المنشود من تأليفه .

ثانيهما : أن التحقيق يكسب الباحث الاحاطة والدقة في مجال ذلك العلم
وغيره ؛ لا حتياجه الى مزيد من المتابعة والرجوع الى امهات
المصادر في مختلف العلوم .

ثم بعد البحث المتواصل والستجول الطويل وقع الاختيار على تحقيق هذا
الكتاب (ميران الأصول في نتائج العقول) لمؤلفه الشيخ الامام محمد بن أحمد
السعنقندى) . وذلك لما لهذا السفر الجليل من الامتيازات الكثيرة والفوائد
الجليلة أذكر بعضها بايجار فيما يأتي :-

- ١- أنه من المصادر القيمة في أصول الفقه الحنفي المعتمد عليها لدى العلما
والمؤلفين بهذا العلم ، اذ سأذكر جملة من استشهد به ونقل شيئاً من
نحوه وآراء مؤلفه .
- ٢- أنه جمع بين طريقة المتكلمين والفقهاء .
- ٣- أنه من الكتب المطلقة في الأصول الموازن .
- ٤- أنه من الكتب الأصلية العدللة .
- ٥- مالعبأ عنه من اليسر وسهولة الفهم ولا سلوبه من الجودة والرصانة .
- ٦- قد جمع مؤلفه في التأليف بين التأليف بالأصول والتأليف في المسائل الفرعية
الفقهية - كما سأذكر في آثاره .

وهذا أمر يدل - دون شك - على براعة المؤلف في تحرير الفروع على الأصول .
فرجوت الله أن يكون عوناً لنا على تسهيله وحل مشكلاته وتذليل صعابه ، فشرعت

(8)

بذلك مستمدًا منه تعالى التوفيق والخلاص ومحالفة التسديد والصواب
حتى أنتهيت من تحقيقه وفرغت من توضيحه وتقديره يوم السبت ١٦ محرم ٤٠١٥ هـ
الموافق ٢٢ / ١٠ / ١٩٨٣ م

وقد جعلت على فيه مؤلفاً من قسمين : **القسم الأول** - وهو مولع من حضليين : **القسم الأول** - دراسة عن مؤلف الكتاب : حياته وعصره وثقافته وأثاره .
القسم الثاني - دراسة **غير الكتاب نفسه** **القسم الثاني** - تحقيق نص الكتاب والتعليق عليه .

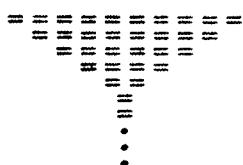
وها أنا أبدأ بقسم الدراسة.

ثم بعد ذلك بقسم التحقيق .

وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالْحَقِيقَةِ

* المحقق *

* عبد الملك عبد الرحمن السعدي *



ثانياً : مواضيع قسم التحقيق :

<u>الصحيفة</u>	<u>الموضوع</u>
١	مقدمة الكتاب
٨	أنواع العلم المحدث
٩	اتجاهات الأصوليين في ابتداء تأليفهم (هـ)
٩	تعسريف العلم (هـ)
١١	الفعل الضروري والاختياري
١٢	أقسام العلم الاستدلالي - عقلي وسمعي
١٢	أقسام العلم السمعي
	<u>فصل :</u>
١٧	في بيان الأحكام
١٧	تفسير الحكم لغة
١٩	تعريف الحكم في عرف الشرع
٣٤-١٩	حد الحكم عند الفقهاء والمتكلمين والأشعرية والمعتزلة وأهل الحديث بنا، مسألة الحكم والمحكوم على مسألة التكوين والمكون
٢٠	مسألة التكوين والمكون وأقوال المذاهب فيها (هـ)
٢٢	هل الإرادة حادثة أم قديمة؟ اختلفت المذاهب فيها (هـ)
٢٤	هل العرض يقوم بالعرض؟ (هـ)
٣١	<u>الفصل الثاني :</u>
٣٥	في بيان أنواع الأحكام
٣٥	تعريف العرض لغة وشرعيا
٣٦	خلاف الأصوليين في أنواع الحكم (هـ)

<u>الصحيفة</u>	<u>الموضوع</u>
٣٧	تفسير الواجب لغة وفي عرف الشرع
٣٨	تفسير المندوب لغة وفي عرف الشرع
٣٨	تفسير السنة لغة
٣٩	تفسير السنة في عرف الشرع
٤٠	تفسير التفل في اللغة وعرف الشرع
٤٠	تفسير التطوع في اللغة وعرف الشرع
٤٠	حد الفرض في عرف الفقهاء
٤١	حد الواجب في عرف الفقهاء
٤١	النسبة بين الفرض والواجب وخلاف العلماء فيها (هـ)
٤١	حد الفرض عند الفقهاء والمتكلمين
٤٥	حد الفرض عند بعض المعتزلة
٤٦	عدم جواز دخول (أو) الترد يدية في الحدود (هـ)
٤٩-٤٧	الحدود الصحيحة للفرض
٤٩	حد المندوب
٥٠	حد السنة ، وحد التطوع
٥١	حد التفل
	من أنواع الأحكام
٥٤-٥٢	كون الفعل عبادة وقربة وطاعة مع حلب كل
٥٥	من أنواع الأحكام كون الفعل جائزا .. الخ
٥٥	الصحيح لغة وفي عرف الشرع
٥٥	خلاف العلماء في تحديد الصحة (هـ)
٥٦	الجائز والنافذ في اللغة وعرف الشرع
٥٨	بيان الفاسد والباطل في اللغة وعرف الشرع
٥٨	الفرق بين الباطل والفاسد وخلاف العلماء في ذلك (هـ)

<u>الصحيحة</u>	<u>الموضوع</u>
٦٠	من أنواع الأحكام ؟
٦١	كون الفعل حرماً ومحرماً مع تفسيره وتفسير النهي لغة تعريف المكروه لغة
٦١	هل الارادة مرادفة للرضى أم لا .. فيه خلاف بين المذاهب (هـ)
٦٢	الحلال والمحلل لغة
٦٣	تعريف المباح ، والطلاق ، والاذن ، والمشروع لغة
٦٤	تعريف الشريعة في عرف الشرع
٦٤	حد الحرام والمحرم والنهي عند الفقهاء والمتكلمين
٦٦	حد المكروه ، والحلال
٦٨	حد المباح والمشروع عرفاً
٦٩	من أنواع الحكم : كون الفعل حسناً ومرضاً وحقاً وصواباً وعدلاً ، وحكمة وأضداتها .
٦٩	تعريف الحسن في اللغة وعرف الشرع
٧٠	بحث الحسن والقبح واراء الفرق فيما هل يعرفان بالعقل أم بالشرع (هـ)
٧١	تعريف القبيح والعدل والجور في اللغة وعرف الشرع
٧٢	تعريف الظلم ، والسفه ، والحكمة
٧٣	حد الحسن والقبح .. الخ عند المتكلمين
٧٦	تعريف الحسن عند بعض المعتزلة
٧٦	هل المباح يوصف بالحسن ؟ (هـ)
٧٨	تعريف الحكمة عند عامة المعتزلة
٧٩	من أنواع الحكم كون الفعل عزيمة ورخصة
٧٩	تعريف العزيمة لغة
٨٠	القدرة لها معنيان حقيقته ، وسلامة الآلات (هـ)

<u>الصحيفة</u>	<u>الموضوع</u>
٨٥	تفسير الرخصة لغة وفي عرف الفقهاء
٨٦	أنواع الرخصة
٨٧	أنواع الرخصة حقيقة ومجازا عند الأصوليين الحنفية (هـ)
٨٨	تعريف الرخصة عند بعض أصحاب الحديث
٨٩	تخصيص العلة جواز ومتى (هـ)
٩٠	تعريف الرخصة المجازية
٩١	من أحكام الأفعال - كون الفعل أداء قضاء واعادة
٩١	تعريف الأداء والقضاء لغة
٩٢	تعريف الأداء والقضاء في عرف الشرع
٩٣	أنواع الأداء والقضاء
٩٤	الاعادة
٩٥	أقوال الملل في اعادة الجسم والروح (هـ)
٩٦	تعريف الاعادة في عرف الشرع
٩٦	خلاف العلماء في اعادة المفروضة (هـ)
٩٧	ما يؤدي خارج وقته هل يكون قضاء اختلف العلماء في ذلك (هـ)
٩٩	من أنواع الأحكام كون الشيء مالا ملوكا متقدما
١٠٠	<u>الفصل الثاني - في بيان ما تعرف به الأحكام</u>
١٠١	تعريف الدليل لغة وفي عرف الشرع
١٠٣	تعريف الحجة لغة
١٠٤	تعريف الحجة في عرف الشرع
١٠٦	تعريف البرهان لغة وفي عرف الشرع
١٠٦	تعريف البينة لغة
١٠٧	تعريف البينة عرفا
١٠٧	تعريف الآية لغة

<u>الصفيحة</u>	<u>الموضوع</u>
١٠٨	تعريف الآية عرفا
١٠٩	تعريف العلامة
١١١	أنواع الأحكام
١١٣	<u>الكلام في بيان الكتاب</u>
١١٥	حكم التسمية في أول السورة (هـ)
١١٦	بيان كون الكتاب حجة
١١٧	بيان كيفية تعلق الأحكام بالكتاب
١١٨	أقسام الكلام - أمر، ونهي، وخبر واستخبار
١٢٠	<u>فصل في مسائل الأمر</u>
١٢٠	القسم الأول فيما يرجع إلى نفس الأمر
١٢١	لفظ الأمر يقع على (إفعّل) وعلى الفعل، والشأن، والصفة، والحال
١٢٣	العلماء التي تيز بها الحقيقة عن المجاز (هـ)
	(١) <u>مسألة</u>
١٢٤	في بيان حد الأمر وحقيقة
١٢٥	خلاف الغرق في كلام الله تعالى أقدم أم حدث؟ (هـ)
١٢٦	الفرق بين رأي أهل السنة والمعتزلة في قدم كلام الله تعالى (هـ)
١٢٦	الفرق بين العلو والاستعلاء (هـ)
١٢٦	حد الأمر عند الماثريدي
١٢٧	حدود أخرى للأمر
١٣٠	حد الأمر وحقيقة عند المعتزلة
١٣١	شروط لصيغة الأمر عند المعتزلة البصريين والبفداديين
١٣٢	تعريف الأمر عند النجاشية

(١٤٤٢)

الصحيفة

الموضوع

(٢) مسألة

- ١٣٤ ففي بيان أن صيغة أفعل هل موضوعة للأمر حقيقة
صيغة افعل ترد لعدة معان (هـ)
وضع صيغة افعل عند الواقفية ومشايخ سمرقند

(٣) مسألة

- ١٣٨ خلاف في صيغة افعل تدل بصيغتها على الوجوب عند غير الواقفية

(٤) مسألة

- الخلاف فيما إذا اقترنت بصيغة الأمر قرينة الاباحة أو التهديد
هل يكون اللفظ حقيقة أم مجازا ؟

(٥) مسألة

- ١٤٢ صيغة افعل مجردة من القرينة إحدى الدلائل على الوجوب

(٦) مسألة

- ١٤٩-١٤٤ الخلاف في حكم الأمر المطلق الصادر من مفترض الطاعة
الأحاديث الدالة على وجوب الوتر عند أبي حنيفة (هـ)
أدلة الجمهور القائلين بدلالة الأمر على الوجوب
مناقشة رأى الجمهور من قبل المصنف
آراء المذاهب في تعلق السبب بالمسبب (هـ)

(٧) مسألة

- ١٦٢ هل تكون الصيغة أمرا إذا اقترن بها قرينة غير الوجوب ؟

(٨) مسألة

- ١٦٤ الأمر بعد الحظر

(٩) مسألة

- ٨٦٦ الأمر هل يقتضي الدوام والتكرار أم لا ؟

(١٢٤٨)

<u>الموضع</u>	
الصحيفة	
١٦٩-١٦٦	آراء المذاهب في ذلك
	أدلة من قال بالتكرار بالدلائل السمعية وبالوضع اللفظي
١٦٣-١٦٩	والأحكام اللغوية
	أدلة مشايخ سمرقند الحنفية بالمعنى اللغوي ، واستعمال أهل
١٢٦-١٢٣	اللسان ، وينظائر صيغة الأمر
١٨٢-١٧٦	مناقشة أدلة القائلين بالتكرار
	(١٠) مسألة
	الأمر المتعلق بالشرط والمضاد إلى الوقت والمقيد بالصفة
١٨٢	هل يتكرر بتكررها ؟
	(١١) مسألة
١٨٥	حكم الأمر بأحد الأشياء غير عين
١٨٢	هل التكليف يعتمد العلم بالمكلف فيه أم المعلم بسيبه (هـ)
	أدلة من قال الواجب واحد منها غير عين مع مناقشة رأى من يقول
١٩٥-١٨٩	غير ذلك
١٩٥	فرض الكفاية
	(١٢) مسألة
١٩٥	الجزء المأمور به
١٩٦	الخلاف في تفسير الأجزاء
	(١٣) مسألة
١٩٩	الأمر بالشيء هل يدل على وجوب ما لا يصلح إلا به ؟
٢٠١	القدرة عند المعتزلة تكون قبل الفعل
٢٢٦-٢٠٣	خلاصة لبحث المقدور الذي لا يتم الواجب إلا به (هـ)

(١٢٤٩)

الصحيفة

الموضوع

(١٤) مسألة

اراء العلماء في الأمر بالشيء هل هو نهى عن غذه والنهي

٢٢٦-٢٠٤

عن الشيء هل هو أمر بضده ؟

٢٠٥

خلاصة في الخلاف في هذه المسألة (هـ)

٢٢٠

نبذة عن أفعال العباد (هـ)

(١٥) مسألة

هل الأمر خطاب في الأزل

٢٢٦

القسم الثاني - في الأمر

٢٢٨

الأمر من وجد منه الأمر

(١٦) مسألة

الأمر الذي يجب طاعته في الحقيقة هو الله تعالى

٢٢٩

(١٧) مسألة

هل يتصور وجود الأمر من الأمر لنفسه

٢٣١

(١٨) مسألة

هل النفع للأمر والمأمور شرط لحكمة الأمر ؟

٢٣٢

فعل الأصلح على الله تعالى (هـ)

٢٣٢

(١٩) مسألة

يكون الأمر الناهي أمراً ناهياً ولو لم يفعل بالمأمور ويكتفى عن المنهى

٢٣٥

القسم الثالث فيما يرجع إلى المأمور به

٢٣٦

بحث التكليف بما لا يطاق أو بالحال (هـ)

(٢٠) مسألة

هل يؤمر الكلف بما ليس كسباً له

٢٣٨

(١٢٥٠)

<u>الصحيحة</u>	<u>الموضوع</u>
٢٤٠	٢١) مسألة هل الفعل المعدوم مأمور به ؟
٢٤٢	٢٢) مسألة هل القدرة على فعل المكلف حالة الفعل أم حالة التكليف ؟
٢٤٣	٢٣) مسألة هل علم المأمور بالمأمور به شرط للتکلیف ؟
٢٤٨-٢٤٤	٢٤) مسألة تقدم الأمر على وقت فعل المأمور واجب
٢٤٨	(٢٥) مسألة في بيان صفة حسن المأمور به
٢٥٠	٢٦) مسألة هل الحسن من مدلولات الأمر أم من موجباته
٢٥٢	في تقسيم حسن المأمور به
٢٥٢	الحسن لعينه وأقسامه
٢٥٣	الحسن لغيره
٢٥٦-٢٥٤	(٢٧) مسألة أنواع الحسن لغيره
٢٥٧	الأمر المطلق في العبادات هل يقتضي كون المأمور به حسناً لعينه أو لغيره ؟
٢٥٩	الفصل الرابع - في المأمور
٢٦٢-٢٥٩	هل المعدوم يصلح مأموراً ومخاطباً

<u>الصحيفة</u>	<u>الموضوع</u>
٣١٥	<u>فصل في النهي</u>
٣١٦	ما يختلف فيه النهي عن الأمر
٣١٧	ما يتفق فيه النهي مع الأمر
٣١٩	<u>فصل في بيان أقسام النهي عند الدبوسي</u> حسن لعيته وحسن لغيره
٣٢١	<u>أقسام النهي عند الحنفية</u>
	(٢٩) مسألة
٣٢٨	حكم النهي
٣٣٠	النهي اذا أضيف الى الأفعال المشروعة
٣٤٥	النهي هل يقتضي فساد النهي عنه ؟ (هـ)
٣٤٦	<u>فصل في الخبر</u>
	حد الخبر
٣٤٧	فصل الحل والحرمة اذا اضيفتا الى الاعيان
٣٥٢	<u>فصل - في العام</u>
٣٥٢	تفسير العام لغة مع حده
٣٥٣	هل للمعاني عوم كالألفاظ ؟
٣٥٤	هل شرط العوم الاستفراغ أو الاجتماع
٣٥٤	تفسير العام عند من اشترط الاجتماع
٣٥٢	تفسير العام عند من اشترط الاستفراغ
٣٥٩	<u>الحد الصحيح للعام</u>
٣٦١	أقسام العام عند من شرط الاجتماع
٣٦١	العام بصفته ومعنىه
	العام بمعناه دون صيفته
٣٦٣	اللُّفْظُ الْمُتَتَالِ عَدْدًا لَّيْسَ عَامًا

<u>الصحيفة</u>	<u>الموضوع</u>
٣٦٤	العام بغيره
٣٦٤	دخول آل الاستفراقة على الجمجم أو المفرد المنكر
٣٦٣	(٣٠) مسألة تكن المأمور من إتيان الفعل المأمور به
٣٦٤	توجه الخطاب إلى الناكي والخاطئ والسكنان
٤٦٢	حكم السكره
٢٦٨	(٣٢) مسألة الكفار هل يخاطبون بأمر الله تعالى ونواهيه ؟
٢٦٨	١- مخاطبتهم بالبيان
٢٧٠	العقل هل موجب أم لا ؟
٢٧٠	الفرق بين رأي الحنفية والمعتزلة في أن العقل يعرف به الحسن والقبح (ه).
٢٧١	٢- مخاطبتهم بالغروع
٢٧٣	موجز عن مخاطبتهم بالغروع (ه)
٢٨١	٣- هل أصل الأشياء الحل أو الحرمة ؟
٢٨٩	(٣٣) مسألة المأمور هل يعلم أنه مأمور على الحقيقة ؟
٢٨٩	خلاصة عن الخلاف في المسألة (ه)
٢٩٦	فصل في بيان القسم الذي يرجع إلى المأمور فيه
٢٩٧	الأمر المطلق عن الوقت
٣٠٣	الأمر بزمن معين

<u>الصحيحة</u>	<u>الموضوع</u>
٣٠٣	الوقت لا يتسع للفعل
٣٠٤	أنواع المقتدى بالأم (هـ)
٣٠٥	الوقت يتسع للمامور به
٣٠٧	الوقت يفضل عن المأمور به
	(٣٤) مسألة
٣١١	القضاء هل بالأمر الأول أم بأمر آخر ؟
٣٦٩	أول الجنسية وأمثلة ما دخلت عليه
٣٧٠	الخلاف فيما إذا تعارض حرف الـ إلى العهد أو التجنيس
٣٧٣	النكرة في موضع الأثبات لاتعم
٣٧٤	النكرة في موضع النفي تعم
٣٧٦	من أدوات العموم (كل)
٣٧٧	كلمة (من) لعموم الموجودات
٣٧٨	(ما) تستعمل فيها لا يعقل
٣٧٨	استعمال (من) مكان (ما) وبالعكس
٣٧٩	(من) في الاستفهام ، والشرط والجزاء
٣٨٠	(من) في الخبر موصولة
٣٨٠	(من) تتناول الذكور والإناث
٣٨٣	(حكم العام)
٣٨٣	رأي أصحاب التوقف
٣٨٤	رأى منْ قال بالخصوص
٣٨٥	رأى منْ قال بالعموم
٣٩٨-٣٨٧	أدلة كل مع مناقشتها
٣٨٨	أمثلة للمتواتر

الصحيفةالموضوع

(١) مسألة

العام اذا خص منه بعضاً :

٣٩٩ هل يبقى حقيقة في الباقي وهل يبقى قطعياً في الباقي

٤٠٣ الخلاف في الباقي بعد التخصيص هل هو حجة أم لا ؟

(٢) مسألة

٤٠٩ في بيان أقل الجمجم والخلاف فيه .

الخلاف في إثبات الجزء الذي لا يتجزأ والخلاف في تركيب الجسم (هـ) ٤١١

٤١٥ فصل - في الخاص

٤١٦ تفسير الخاص لغة وفي عرف الشرع

٤١٧ الواحد يكون من حيث الجنس ، والنوع ، والذات

٤١٨ الخصوص

٤١٨ تفسيره لغة

٤١٨ تعريف المخصوص

٤١٨ تعريف المخصوص منه

٤١٩ الفرق بين التخصيص والاستثناء والنحو لغة وشرعياً

٤٢٠ بيان حكم الخاص

٤٢١ بيان ما يجوز تخصيصه وما لا يجوز

(١) مسألة

٤٢٣ تخصيص العام جائز إلى أن ينتهي نهايته

(٢) مسألة

٤٢٥ تخصيص الخبر العام - وخلاصة عن تخصيص الخبر العام (هـ)

(٣) مسألة

٤٢٨ عوم المجاز

<u>الصحيفة</u>	<u>الموضوع</u>
٤٢٩	(٤) مسألة تخصيص الفرد
٤٣٠	عوم دلالة اللفظ
٤٣١	فحوى الخطاب
٤٣٢	(٦) مسألة الخلاف في دليل الخطاب (مفهوم المخالفة) وجواز تخصيصه
٤٣٤	(٧) مسألة عوم المقتضى
٤٣٥	تخصيص القياس - أي تخصيص العلة
	<u>فصل</u>
٤٣٦	ما يجوز به التخصيص وما لا يجوز
٤٣٧	التخصيص بالمتصل
٤٣٧	مثال الصفة
٤٣٧	مثال الشرط
٤٣٧	مثال الفاية
٤٣٧	مثال الاستثناء
	(٨) مسألة
٤٤٢	التخصيص بالاستثناء
٤٤٢	الاستثناء المتصل
٤٤٢	الاستثناء المنفصل وفيه عشرة آراء (هـ)
	(٩) مسألة
٤٤٥	الاستثناء المنقطع

(١٢٥٦)

الصحيفة

الموضوع

(٣) مسألة

٤٤٧ اذا كان المستثنى أكثر أفراد المستثنى منه

(٤) مسألة

٤٤٨ الاستثناء بعد عدة جمل معطوفة

(٥) مسألة

٤٥٠ هل الاستثناء معارضة أو بيان ؟

فصل

٤٥١ في بيان الدليل المنفصل عن العام

(١) مسألة

٤٥٣ التخصيص بالعقل

(٢) مسألة

٤٥٤ التخصيص بالقياس الشرعي

(٣) مسألة

٤٦٠ التخصيص بالأدلة السمعية

٤٦٠ مثال : تخصيص الكتاب بالكتاب

٤٦٠ مثال : تخصيص الكتاب بالمتواتر

٤٦١ مثال : تخصيص الكتاب بفعل النبي صلى الله عليه وسلم

٤٦١ مثال : تخصيص الكتاب بالاجماع

٤٦١ مثال : تخصيص الكتاب والمتواتر بخبر الواحد

(٤) مسألة

٤٦٣ العام هل يبني على الخاص أم لا ؟

(٥) مسألة

٤٦٩ اذا أعقب العام خاص فما حكم العام ؟

<u>الصحيفة</u>	<u>الموضوع</u>
	٦) مسألة
٤٧٤	العبرة لعموم اللفظ لخصوص السبب
٤٧٦-٤٧٥	خلاصة عن خطاب الرسول اذا جرى مجرى الجواب (هـ)
	<u>فصل</u>
٤٨٤	في بيان المشترك والمؤلف
٤٨٨-٤٨٤	تعريف المشترك لغة
٤٨٥	من صنف في الاشتراق (هـ)
٤٨٨	تعريف المشترك عند أهل الأصول
٤٨٩	تعريف المشترك في الشرع
٤٩٢	حكم المشترك
٤٩١	هل للمشترك عموم ؟
	<u>مسألة</u>
٤٩٦	المشترك هل يعم في موضع النفي ؟
٤٩٨	المأول تعريفه لغة
	<u>فصل</u>
	في بيان الظاهر ، والنفع ، والمفسر ، والعيين والبيان والحكم .
٥٠٠	والخفى والمشكل والسجل والمتشابه
٥٠٠	الظاهر لغة مع حد
٥٠١	النص - تعريفه ، والفرق بينه وبين الظاهر
٥٠٢	المفسر - تعريفه لغة ، وحدّه عند المتكلمين وأهل الأصول
٥٠٣	البيان - تفسيره لغة
٥٠٤	تعريفه في عرف الشرع
٥٠٤	أنواع البيان

<u>المصفيقة</u>	<u>الموضوع</u>
٥٠٥	الحكم - تفسيره لغة ، وفي عرف أهل الأصول
٥٠٦	الخفي - تفسيره لغة
٥٠٧	الشكل - تفسيره لغة - مع حده
٥٠٨	المجمل - تفسيره لغة مع حده
٥٠٩	أنواع المجمل - ما يرجع إلى الصفة وما يرجع إلى الأصل والصفة
٥١٠	التخصيص المتصل ، والمتفصل
٥١٢	المتشابه - تعريفه لغة ، وفي عرف أهل الأصول
٥١٤	حكم الظاهر
٣١٦	حكم المتشابه (١) سؤالة
٣١٧	لا يعمل بالمتشابه
٥١٩	دليل من قال بالوقت
٥١٩	دليل من قال بالتأويل (٢) سؤالة
٥٢٠	تأخير بيان المجمل
٥٢١	بيان العام والمطلق
٥٢٦	فصل : في بيان الحقيقة والمجاز
٥٢٦	تفسير الحقيقة والمجاز لغة
٥٢٧	الفاصل بين الحقيقة والمجاز
٥٣١-٥٢٨	الخلاف في حد الحقيقة والمجاز
٥٣١	العلامات التي يميز بها بين الحقيقة والمجاز
٥٣٢	كيفية طرق المجاز - أى العلاقة

<u>الصحيفة</u>	<u>الموضوع</u>
٥٣٣	المجاورة والملازمة بين الأحكام وطلها وأسبابها في الشرعيات
٥٣٣	من علامات المجاز الزيارة والنقصان
٥٣٤	لا فرق بين الاستعارة والمجاز عند أكثر أهل الأصول
٥٣٩-٥٣٥	الخلاف في المشابهة بين المستعار منه والمستعار له أقسام الحقيقة : لفوية وعرفية وشرعية وكذا
٥٣٩	المجاز لغويًا وعرفيًا وشرعياً
٥٤٠	١- الحقيقة اللغوية . ٢- الحقيقة الشرعية
٥٤١	٣- الحقيقة الشرعية
٥٤٦	بيان أحكام الحقيقة والمجاز
	(١) مسألة
٥٤٧	المجاز هل هو موضوع كالحقيقة أم لا ..
	(٢) مسألة
٥٤٩	الحقيقة والمجاز هل يكونا في أسماء الألقاب أم لا ..
	(٣) مسألة
٥٥٢	المجاز والحقيقة هل يرادان بلفظ واحد في حالة واحدة ؟
	(٤) مسألة
٥٥٢	المجاز له عوم كما للحقيقة
	(٥) مسألة
٥٥٢	هل يجري القياس في اللغة أم كلها توقيفية ؟
	(٦) مسألة
٥٥٢	اللغات كلها في الأصل - توقيفية أم اصطلاحية ؟

<u>الصحيفة</u>	<u>الموضوع</u>
	٢) مسألة
٥٦٠	هل الاسم المستعار يكون اسمًا مشهوراً لماذا يقع الطلاق بايابا بقوله : انت يا من عند الحنفية ورجعت عند الشافعية
٥٦٠	(٨) مسألة
٥٦٣	المجاز في الألفاظ الشرعية
٥٦٥	فصل ..
٥٦٧	في بيان الصريح والكتابية
٥٦٧	الصريح والكتابية لغة
٥٦٩	الصريح والكتابية في عرف الشرع
٥٦٩	الفرق بين المجاز والكتابية
٥٧٠	أمثلة الحقيقة الصريحة والكتابية والمجاز الصريح والكتابية
٥٧٠	فصل ..
٥٧١	الطلاق والمقيد
٥٧٢	إشارة النص
٥٧٣	أمثلة لإشارة النص (هـ)
٥٧٤	دلالة النص
٥٧٥	الفرق بين القياس الجلي والخفى
٥٧٨	إقتضاء النص
٥٨٠-٥٢٩	يزداد الكلام لتصحيح الكلام عقلاً أو شرعاً
٥٨١	الأضمار غير المقتضى عندنا خلافاً للشافعى
٥٨١	أمثلة لهما (هـ)

<u>الصحيفة</u>	<u>الموضوع</u>
٥٨٢	هل للضمير عوم ؟
٥٨٢	الفرق بين المقتضي والمضمر (هـ)
٥٨٣	المرتد له حكم البيت
٥٨٣	مصير أموال المرتد (هـ)
<u>فصل</u>	
في الوجوه التي اختلف فيها أنها مطحقة بالأحكام الثابتة باللفظ	
٥٨٥	والعبارة أُم لا . . .
٥٨٥	(١) مفهوم المخالفة
٥٨٥	مفهوم اللقب واراء العلماً فيه (هـ)
٥٨٦	مفهوم الصفة واراء العلماً فيه (هـ)
مفهوم الشرط " " " (هـ)	
٥٨٨	مفهوم المحدد يقدر معلوم
٥٨٨	مفهوم الزمان
٥٩١	شروط الاخذ بمفهوم المخالفة (هـ)
٥٩٢	أدلة نفاة مفهوم المخالفة
(٢) مسألة	
٥٩٣	حمل المطلق على المقيد
٥٩٣	موجز لأقسام حمل المطلق على المقيد واراء العلماً في ذلك (هـ)
(٣) مسألة	
٦٠٢	القرآن فياللغظ هل يوجب القرأن في الحكم ؟
<u>فصل</u>	
٦٠٨	في بيان السنة

<u>الصحيفة</u>	<u>الموضوع</u>
	أمثلة للسنة السكوتية والتقريرية
٦٠٨	ومثال لا خبار ملّك غير جبريل النبي صلى الله عليه وسلم (هـ)
٦٠٩	الوحي بواسطة النّام أو الأئمّا
٦١٠	تفسير الخبر لغة وعند أهل الأصول
٦١٣	صيغة الخبر
٦١٣	الخبر عند الجاحظ
٦١٤	الخبر عند النظام
٦١٤	أقسام الخبر
٦١٤	الخبر المتواتر - تعريفه لغة
٦١٥	حده عند الفقهاء
٦١٥	شروط الخبر المتواتر
٦١٦	حكم المتواتر
٦١٦	(١) مسألة - ما يوجب الخبر المتواتر
٦١٦	الخبر الاحد يوجب العلم بغيره
٦٢١	قصة قتل عيسى عليه السلام (هـ)
٦٢٢	الخبر المشهور - لغة وفي عرف الفقهاء والمتكلمين
٦٢٣	شرائطه
٦٢٤	حكم المشهور (٢) مسألة
	<u>فصل</u>
٦٢٧	في خبر الواحد - حده لغة وفي عرف الفقهاء
٦٢٧	شروط خبر الواحد
٦٢٧	شروط راوي الآحاد
٦٢٨	راوية الصبي وتحمله

<u>الصحيفة</u>	<u>الموضوع</u>
٦٢٩	رواية أهل البدع والأهواء أسور تتعلق بالخبر
٦٣٠	ما يرجع إلى الخبر
٦٣٠	شروط قبول الخبر مسألة
٦٣٦	الاستناد هل هو شرط لقبول خبر الآثار ؟
٦٣٦	الخلاف في قبول المرسل
٦٤٠	الفرق بين الجرح بفتح الجيم والجرح بضمها (ه) (١) مسألة
٦٤٤	نقل الحديث بالمعنى هل يجوز أم لا ؟
٦٤٨	قراءة القرآن بالمعنى (٢) مسألة
٦٥١	تعارض خبر الواحد بالدليل القاطع (٣) مسألة
٦٥١	الراوي إذا عمل بخلاف ما روى (٤) مسألة
٦٥٤	العدد هل هو شرط لقبول خبر الواحد أم لا ؟ (٥) مسألة
٦٥٨	قول الصالبي أمرنا أن نفعل أنتهيانا عن كذا
٦٥٩	إذا قال أوجب علينا أو حرم
٦٥٩	إذا قال من السنة
٦٦١	فصل في حكم خبر الواحد

الصحيحة	الموضوع
	مسألة (١)
٦٢٠	خبر الواحد هل يقبل في حق وجوب الحدود والعقوبات أولاً ؟
	<u>فصل</u>
٦٢٣	في بيان السنة من حيث الفعل
٦٢٩	السنة التقريرية - من حيث الترك والسكوت
٦٣٩	البasher لل فعل ليس من دين الاسلام
٦٤٩	البasher لل فعل من المسلمين
	مسألة (١)
	الاجتهاد في الأحكام الشرعية فيما لم يوح إلى النبي
٦٨١	صلى الله عليه وسلم نص مخالف في ذلك
٦٨٢	الوحي نوعان ظاهر وخفى
	مسألة (٢)
	هل يجوز للعام المجتهد في عصر النبي صلى الله عليه وسلم
٦٨٩	أن يجتهد في عصره ؟
	مسألة (٣)
٦٩١	شرع من قبلنا هل هو شرع لنا ؟
٦٩٣	تعبد النبي صلى الله عليه وسلم قبل البعثة فيه مذاهب (هـ)
٦٩٥	تفسير الرسالة
	مسألة ختم بها السنة (٤)
٧١٠	هل يقلد التابعي المجتهد الصحابي ؟
٧٢٢	الكلام في بيان الاجماع
٧٢٣	ملخص ماتسببيته في الاجماع
٧٢٤	الاجماع لغة - من حده عند أهل الأصول وعرف الفقهاء

<u>الصحيفة</u>	<u>الموضوع</u>
	<u>فصل</u>
٢٢٥	في بيان أهلية من ينعقد به الاجماع
٢٢٦	العقل والبلوغ والعدالة والاسلام
	<u>فصل</u>
٢٢٩	في بيان شرائط صحة الاجماع
٢٢٩	اجماع جميع أهل الاجتهاد
	(١) مسألة
٢٣٨	مخالفة التابعي المجتهد اجماع الصحابة
	(٢) مسألة
٢٤٠	انقراض العصر هل هو شرط لانعقاد الاجماع وكونه حجة؟
٢٤٣	المعنى في هذه المسألة
	(٣) مسألة
	الخلاف المتقرر بين أهل الاجتهاد في العصر الأول هل ينسع
٢٥٠	انعقاده في العصر الثاني بعده؟
٢٥٣ و ٢٥٩	كتايات الطلاق هل يقع الطلاق بهن بائنا أم ربعبا
	<u>فصل</u>
٢٦٠	في بيان طريق وجود الاجماع
٢٦٢	الاجماع القولي ، والعقلى ، والسكوتى
٦٦٦	الخلاف في الاجماع السكوتى
	آراء في الاجماع السكوتى (هـ)
	<u>فصل</u>
٢٧٥	في بيان السبب الداعي إلى الاجماع الحامل عليه
	<u>فصل</u>
٢٨٢	في السبب المعرف للاجماع

<u>الصحيحة</u>	<u>ال موضوع</u>
٢٨٧	نقل الا جماع تواترا واحادا
<u>فصل</u>	
٢٨٨	في بيان محل الا جماع - وهو أمور الدين
٢٨٨	الخلاف في الا جماع على أمور الدنيا
٢٩١	الاجماع حجة في الامور الدينية
<u>فصل</u>	
٢٩٢	في بيان حكم الا جماع
٢٩٢	الاجماع القولى حجة ويوجب العلم قطعا
٢٩٢	الاجماع الفعلى يدل على الاستحباب
٢٩٤	شبه منكري الا جماع
٢٩٧	أدلة الجمهور على حجية الا جماع من الكتاب
٨٠٢	أدلة لهم من السنة
٨٠٥	أدلة لهم من المعقول
٨١٣	رجال في الجاهلية كانوا على التوحيد (هـ)
<u>فصل</u>	
٨١٥	واما بيان أن الا جماع الذي هو حجة نوع واحد أو أنواع <u>الكلام في :</u>
٨١٦	بيان القياس وما يلحق به
٨١٧	فصل في القياس والمواضع التي يتكلم بها فيه
٨١٨	القياس لغة
٨١٩	حد القياس وحقيقة عند الفقهاء والمتكلمين
<u>فصل</u>	
٨٢٣	في بيان مشروعية القياس

<u>الصحيحة</u>	<u>ال موضوع</u>
٨٢٤	أقسام الفلسفة (هـ)
٨٢٨	أدلة نفاة القياس من الكتاب
٨٢٩	أدلة نفاة القياس من السنة
٨٣٠	أدلة نفاة القياس العقلية
٨٣٢	أدلة القائلين بالقياس - من الكتاب
٨٣٣	أدلة القائلين بالقياس - من السنة
٨٣٥	أدلة القائلين بالقياس - بالاجماع
٨٣٨	أدلة القائلين بالقياس - من المعقول

فصل

٨٤٩	في بيان أنواع القياس ، عقلي وشرعى
٨٤٩	الصلة المؤثرة، والسير والتقطيم، والطرد والعكس
٨٥٠	دليل التتابع (هـ)
٨٥٢	القياس الشرعى أنواع
٨٥٢	القياس الجلى أنواع
٨٥٣	القياس الخفى

فصل

٨٥٤	في بيان ركن القياس
٨٥٤	نسبة مائية الى (ما) (هـ)
٨٥٥	أسماء الركن - وهو الوصف المؤثر
٨٥٥	يسمى امارة وعلما
٨٥٦	ويسمى سبب مسبباً ولديلاً وفقها ورئياً ومعنى " ويعنى نظراً واجتهاداً واستدلالاً وقياساً وحججاً وبرهاناً وعلة واعتلالاً

<u>الصحيفة</u>	<u>الموضوع</u>
٨٥٨	تفسير العلة لغة
٨٦١	الفصل الثاني في بيان حد العلة وحقيقةها في عرف الفقهاء والمتكلمين
٨٦٢	<u>فصل</u> في مائية الركن
٨٦٩	هل يجوز التعليل بالاسم ؟ وهل يصح القياس لغة ؟ آراء العلماء (هـ)
٨٧٠	التعليق بالحكم والخلاف فيه (هـ) العلة اذا كانت ذات اوصاف هل الاوصاف كلها علة او صفة
٨٧٥	الابناع ؟
٨٧٩	<u>فصل</u> في بيان الطرق التي يعرف بها ركن العلة
٨٧٩	الأدلة التي يعرف بها الحكم قسماً دليلاً قاطعاً ودليل راجح
٨٨٠	العلة المنصوص عليها
٨٨١	الألفاظ التي تقوم مقام العلة
٨٨١	كـ
٨٨٢	لـأهـلـ - أـنـ - الـلامـ
٨٨٣	أنواع العلة عـلـة سـبـبـ الـوـجـوبـ وـالـوـجـودـ وـعـلـةـ حـاـمـلـةـ عـلـىـ الشـيـءـ
٨٨٣	(العلة الفائية)
٨٨٤	(الباء) (إن)
٨٨٤	الفـاطـ شـيـرـ وـتـدـلـ عـلـىـ العـلـةـ (الفـاءـ)
٨٨٥	الـعـلـةـ الـمـسـتـبـطـةـ نـوـعـانـ :
٨٨٥	مـتـقـعـ عـلـيـهـاـ - وـهـيـ صـفـةـ التـأـثـيرـ
٨٨٥	مـوجـزـ عـنـ أـقـاسـمـ العـلـةـ الـمـنـاسـبـةـ إـلـىـ مـؤـثـرـ وـمـلـائـمـ وـغـرـبـ وـمـرـسـلـ
	معـ بـيـانـ أـنـوـاعـ تـأـثـيرـ العـلـةـ فـيـ الـحـكـمـ (هـ)

<u>المصيفة</u>	<u>الموضوع</u>
٨٩٢	هل النباش سارق أم لا ؟
٨٩٦	من طرق العلل المختلف فيها (الدوران)
٨٩٨	معنى الطرد والعكس (هـ)
٨٩٩	الشرط اللغوي يجري فيه الطرد والعكس لا الشرعي (هـ)
٩٠٠	يجوز للحكم أن تكون له علل عديدة
٩٠١	من طرق العلل المختلف فيها (السير والتقطيم)
٩٠٥	من طرق العلل المختلف فيها (الاطراد)
٩١٠	من طرق العلة الا حالة
٩١١	من طرق العلة الشبه

فصل

في الفرق بين العلة والسبب والدليل

فصل

في تقسيم العلة والسبب والدليل
 أقسام العلة علة اسماً ومعنى وحكماً ، وعلة اسماً فقط
 وعلة اسماً ومعنى حكماً ، وعلة اسماً وحكماً - لا معنى
 أقسام السبب - السبب المحسوب وبسبب إسماً وصورة لا معنى
 السبب الذي هو علة العلة ، والسبب الذي هو علة معنى
 الموضع أربعة ، مانع للعلة ، ومانع للحكم ، ومانع ل تمام العلة
 ومانع ل تمام الحكم

أقسام للسبب عند المصنف

فصل

في بيان شرط القياس والعلة
 الشرط - تفسيره لغة وفي عرف الشرع

<u>الصحيحة</u>	<u>الموضوع</u>
٩٢٢	العلامة
٩٣١	أقسام الشرط
٩٣٢	ما يسمى شرط حقيقة ومجازا
	<u>فصل</u>
٩٤٢	في بيان شرائط القياس والعلة
٩٤٢	شروط صحة القياس وجود الأصل والفرع والوصف المؤثر
٩٤٣	هل النصوص معلولة أم لا ؟
٩٤٣	موجز لرأي العلامة في تعليل النصوص (ع)
٩٤٧	من شروط القياس أهلواد العلة
٩٤٨	تخصيص العلة وخلاف العلامة في ذلك
٩٥٤	هل القول بالاستحسان من باب تخصيص العلة ؟
٩٥٥	هل حكم الأصل ثابت بالعلة أم بالنص ؟
٩٥٦	هل يجوز التعليل بالعلة القاصرة ؟
٩٥٧	خلاصة للتعميل بالعلة القاصرة (هـ)
٩٦٥	من شروط القياس عدم مخالفة القياس للنص
٩٦٦	من شروط القياس أن يكون في الأمور الشرعية والمقلدية
٩٦٦	هل يجري القياس في الأسماء اللغوية ؟
٩٦٧	شروط لصحة القياس عند أبي زيد
٩٦٧	أن لا يكون الأصل مخصوصاً بحكمه بنفس آخر
٩٦٨	أن لا يكون حكم الأصل معدولاً به عن القياس
٩٦٨	اما يبقى حكم النص بعد التعليل كما كان قبله
	<u>فصل</u>
٩٧٧	في بيان حكم القياس

<u>الصحيحة</u>	<u>الموضوع</u>
٩٧٨	هل يثبت الحكم ابتداء بالقياس ؟
٩٨٢-٩٨٠	الاختلاف في الحكم ، وفي صفتة وفي عنته وفي صفة العلة وفي الشرط وفي صفتة ، وفي الحكم هل هو مشروع بصفته ؟
	<u>سألة</u>
٩٨٦	القياس يجري في النفي
	<u>فصل</u>
٩٨٩	في بيان القياس والاستدلال الفاسدين
٩٨٩	التعليل بالنفي
٩٨٩	التعليل الصحيح بالنفي
	استصحاب الحال :
٩٩١	تفسيره وأنواعه
٩٩١	استصحاب الحال الواجب به العمل
٩٩٢	استصحاب الحال الجائز به العمل هل يكون حجة أم لا ؟
٩٩٦	استصحاب الحال الذي لا يجوز به العمل
١٠٠٣	الاستدلال على نفي الحكم
١٠٠٣	هل على النافي دليل ؟
	<u>سألة</u>
١٠١١	وقوع الحكم بين شبيهين
١٠١١	الغایات منقسمة الى ما يدخل في المفيا والى ما لا يدخل
	<u>سألة</u>
١٠١٥	التقليد :
١٠١٧	التقليد في الأمور الشرعية
١٠١٧	التقليد في التوحيد

<u>الصحيحة</u>	<u>الموضوع</u>
	مسألة
١٠١٩	الأئمّا - حدّه لغة
١٠٢٠	حدّه في العرف وعند أهل الأصول
١٠٢١	الأئمّا حجة عند بعض الصوفية
١٠٢٦	الأئمّا في حق الأنبياء
١٠٢٧	الأئمّا في حق غير الأنبياء
١٠٣٠	الأئمّا الباطل (الوسواس)
	<u>باب التعارض :</u>
١٠٣١	فصل في المعارضة
١٠٣١	تفسير التعارض لغة
١٠٣١	حقيقة التعارض عند الفقهاء
١٠٣٢	شرط التضاد والتناقض الاتحاد في المحل والزمان والجهة
١٠٣٢	بيان السخل عن التعارض ودفعه
١٠٣٢	منها ما يرجع إلى الركن
١٠٣٤	ومنها ما يرجع إلى الشرط
١٠٣٤	إذا كان بين الدليلين المتعارضين زمانا يصلح للنسخ
١٠٣٤	إذا كان التعارض في هامسين
١٠٣٤	إذا كانوا عاميين من وجه دون وجه
١٠٣٤	إذا كانوا عاميين لفظا
١٠٣٥	إذا كان أحد هما عاما والآخر خاصا
١٠٣٥	إذا كان النصان بطريق الخبر
١٠٤٢	التضارُب بين الخبرين بطريق الآحاد
١٠٤٢	التضارُب بين القياسين

الصحيفةالموضوع

١٠٤٣

التعارض بين اجتماعين لا يتصور

١٠٤٣

حكم المعارضة شرعا

فصل

١٠٤٦

في النسخ والكلام فيه في موضع

١٠٤٧

تفسيره لغة

١٠٤٨

حده عند الفقهاء والمتكلمين وهل هو ازالة للحكم وأنتهائه له؟

١٠٥٠

الفرق بين النسخ والتخصيص

فصل :

١٠٥٤

في بيان مشروعية النسخ

١٠٥٤

أبو مسلم الأصفهانى أنكر القياس

١٠٥٥

فرق اليهود في النسخ

١٠٥٥

أسماء الفرق (ه)

١٠٥٦

الجمع بين الآيات جائز في شريعة يعقوب عليه السلام

١٠٥٦

الترويج من الآيات والترويج من جزء الإنسان جائز في شريعة آدم

١٠٦١

الفرق بين النسخ والبداء

فصل :

١٠٦٢

في بيان محل النسخ

١٠٦٢

لأنسخ في الأمور الثابتة عقلا

١٠٦٣

لانسخ فيما قيد بالتأييد أو بالوقت

١٠٦٥

نسخ الأخبار

١٠٦٥

إذا أخبر عن حل أو حرمة جاز النسخ

١٠٦٦

نسخ الوعد والوعيد

الصحيفةالموضوعفصل

- ١٠٦٨ في بيان شروط النسخ
- ١٠٦٨ شروط صحة اطلاق النسخ
- ١٠٦٩ شروط صحة وجواز النسخ
- ١٠٧٠ هل يشترط العمل في الفعل أو التكهن قبل النسخ ؟
- ١٠٧٢ هل يشترط للمنسوج ؟ بدل أخف أو مثله أو اثقل ؟
- ١٠٧٤ جملة من الأمور المنسوخة

فصل :

- ١٠٧٦ في بيان الناسخ والمنسوخ وبيان أقسامهما
- ١٠٧٧ تعریف المنسوخ
- ١٠٧٧ . أقسام الناسخ
- الكتاب للكتاب ، والسنة المتواترة للمتواترة والكتاب للمتواترة ،
والمتواترة للكتاب ، وخبر الآحاد للأحاد
- ١٠٧٧ الأجماع لا ينسخ
- القياس لا ينسخ
- ١٠٧٨ الخلاف في نسخ الكتاب بالسنة - وبالعكس
- ١٠٧٨ الأدلة على نسخ السنة بالكتاب
- ١٠٧٩ نسخ الكتاب بالسنة
- ١٠٨٠ أقسام المنسوخ
- ١٠٨٠ نسخ الحكم الأول
- ١٠٨٠ نسخ الدليل
- ١٠٨٠ نسخ الكتاب ثلاثة أنواع
- ١٠٨١ نسخ التلاوة والحكم ، نسخ التلاوة فقط ، نسخ الحكم فقط
- ١٠٨٤ نسخ الشرط

<u>الصحيفة</u>	<u>الموضوع</u>
١٠٨٥	الزيادة على الحكم الثابت بالنص هل تكون نسخاً أم لا ؟ خلاف في ذلك
١٠٨٥	أنواع الزيادة على النص
١٠٩٣	<u>فصل في الترجيح</u>
١٠٩٣	الترجح لفترة
١٠٩٤	الترجح في عرف الشرع
١٠٩٤	محل الترجح
١٠٩٥	يكون الترجح في ظواهر النصوص، وأخبار الآثار، والقياس؛
١٠٩٧	من أنواع الترجح؛ ما يرجع إلى متن الحديث
١٠٩٨	من أنواع الترجح؛ ما يرجع إلى الرواية
١٠٩٩	من أنواع الترجح الرواية من عرف بالضبط
١٠٩٩	الترجح المختلف فيها منها كثرة الرواية
١١٠٠	ومنها اختلاف المشايخ في الخبرين في النفي والاثبات
١١٠٢	<u>أنواع النفي</u>
١١٠٦	الترجح بما لا يصلح مرجحاً
١١٠٦	تعارض القياسين
١١٠٩	الذى لا يصلح للترجح
١١١٠	تعارض الترجيعين
	<u>فصل</u>
	في بيان أهلية الأحكام وكيفية تعلقها بالأسباب وبيان اعتبار
١١١٣	الأسباب
١١١٣	<u>أهلية الوجوب</u>
١١١٤	أهلية الأراء
١١١٦	هل أهلية الوجوب هي أهلية الأراء أم غيرها ؟

<u>الصحيفة</u>	<u>الموضوع</u>
١١٢٥	أسباب المشروعات
١١٢٥	أعيان الأسباب
١١٢٥	سبب وجوب أصل الدين معرفة الله تعالى
١١٢٦	النعم تقتضي شكر النعم
١١٢٦	سبب الصلاة
١١٢٧	سبب الصوم
١١٢٧	سبب الحج
١١٢٧	سبب الزكاة
١١٢٧	أسباب العقوبات والضمادات
١١٢٨	أسباب الكفارات
<u>فصل :</u>	
١١٢٩	<u>في بيان توابع القياس</u>
١١٢٩	أحوال المجتهد نفسه
١١٣٠	حد الاجتهاد في الشرعيات
١١٣٠	شروط الاجتهاد في الشرعيات
١١٣١	هل المجتهد مصيب أم يجوز عليه الخطأ خلاف في ذلك
١١٤٨	أحوال المجتهد مع غيره
دعاً غيره إلى ما يتضح له من الحق غالباً	
١١٤٩	أنواع الانتقال من دليل إلى آخر
١١٥٠	الانتقال غير المذموم
١١٥٣	الانتقال المذموم
١١٥٤	الاعتراضات الصحيحة
١١٥٤	المانعة - منع الأصل

<u>الصحيفة</u>	<u>الموضوع</u>
١١٥٥	منع الفرع
١١٥٦	العن بطرق التقسيم
١١٥٦	منع الحكم
١١٥٨	النقض
١١٥٨	فساد الوضع
١١٥٩	القول بموجب العلة
١١٥٩	المعارضة
١١٦٠	المعارضة الخاصة
١١٦١	الاعتراضات الفاسدة
١١٦٤	الفهارس

(و تضمنت الفهارس)